الباب الرابع

التواجد الأجنبي
بدول حوض النيل

◆ ◆ ◆

الاستيلاء على الأراضي الزراعية في دول حوض النيل بزعم الاستثمار الأجنبي

في إصدار للمعهد الدولي لبحوث برامج الغذاء (IFPRI) عام ٢٠٠٩ أبدى المعهد تخوفه من تزايد ظاهرة استحواذ الدول الغنية على الأراضي الزراعية في الدول الفقيرة عن طريق المستثمرين الأجانب حتى أنه أطلق على هذه الظاهرة أسم «الاستيلاء» على الأراضي الزراعية في الدول النامية عن طريق المستثمرين الأجانب Land Grabbing by Foreign Investors in Developing Countries. فبعد الأزمة العالمية للغذاء والتي استمرت من بداية عام ٢٠٠٧ وحتى أغسطس ٢٠٠٨ وارتفعت فيها أسعار جميع السلع الغذائية الأساسية – وجميعها منتجات زراعية – برز دور أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي لضمان إنتاج كاف من الغذاء يجنب العديد من هذه الدول الوقوع تحت براثن مجرمي المضاربين في البورصات العالمية أو معاودة ارتفاع أسعار الغذاء. وكانت الدول الأكثر إقبالا على الاستثمار الزراعي خارج حدودها الدول التي تمتلك قدرات مالية عالية ولكنها مستوردة لكامل غذائها من الخارج مثل الدول البترولية (خاصة العربية منها) ويأتي بعدها الدول كثيفة السكان والتي تبحث عن الأمن الغذائي لشعوبها نتيجة لمحدودية مواردها الزراعية مثل الصين والهند وكوريا الجنوبية ثم أخير الدول التي تبحث عن إنتاج الوقود الحيوي من الحاصلات الزراعية لتوفير أمن الطاقة لشعوبها أو للاستثمار في هذا المجال عالي الربحية. ويأتي هذا الهجوم الحاد من الدول الغنية على أراضي الدول الفقيرة بسبب وفرة الموارد الزراعية من تربة ومياه عذبة

وانخفاض كل من أسعار العمالة وتكاليف الإنتاج إضافة إلى العوامل المناخية التي تضمن استقرار إنتاج الغذاء دون تقلبات. وفي الاتجاه الآخر فإن موافقة دول الوفرة الزراعية من الدول الفقيرة والنامية على هذا الاستثمار كان بسبب حاجتها إلى العائد الاقتصادي من استئجار أو بيع أراضيها إضافة إلى بحثها عمن يمكنه إنشاء بنية تحتية مكلفة مثل الترع ونظم الري والصرف وتمهيد الطرق وتطوير وسائل النقل وغيرها. ويرى المراقبون أن الاستثمار الزراعي خارج الحدود ليس بجديد حيث تزرع اليابان خارج أراضيها منذ قرنا كاملا وإن كان قد تزايد الآن كثيرا حتى أصبحت استثماراتها الزراعية الحالية خارج حدودها في مساحات تجاوزت ثلاثة أمثال ما تملكه من أراض زراعية داخل حدودها!!. الصين أيضا تستثمر في زراعات في كل من كوبا والمكسيك منذ أكثر من عشر سنوات بحثا عن الأمن الغذائي لشعبها الذي كان ١٤٠٠ مليون نسمة. وقد أدت الأزمة العالمية للغذاء عام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع أسعار إيجار وبيع الأراضي الزراعية في دول الوفرة الزراعية خاصة للأجانب بنسب وصلت إلى ١٦٪ في البرازيل و ٣١٪ في بولندا و ١٥٪ في ولايات وسط الغرب بالولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك فقد استشعرت بعض الدول المضيفة للاستثمار الزراعي بعض نوايا سياسية من بعض الدول تجاهها مع تهديد لأمنها الغذائي بما حذا بالفلبين على سبيل المثال بوقف أي تعاقدات مستقبلية للاستثمار الزراعي مع الصين وحجّمت موزمبيق دخول العمالة الصينية للعمل في مزارعها حتى لا تصبح قوة مطلقة يصعب مقاومتها مستقبلا، وتسببت مفاوضات الحكومة في مدغشقر على بيع مساحة ١.٣ مليون هكتار (٣.١ مليون فدان) لاستثمارها في زراعات الذرة وزيت النخيل في حدوث أزمة سياسية كبيرة انتهت بإقالة الحكومة في بدايات عام ٢٠٠٩. إلا أنه وخلال العامين الأخيرين زادت مساحات الأراضي المؤجرة للأجانب بنسب كبيرة في العديد من الدول حيث أورد

التقرير توقيع عقود استثمار زراعي لدولة البحرين في فبراير ٢٠٠٩ في الفلبين لمساحة ربع مليون فدان ومع تركيا لمساحات مفتوحة لاستثمار من ٣ – ٦ بليون دولار. كما وقعت الصين في عام ٢٠٠٨ عقودا مع كل من الفلبين لمساحة ٣ مليون فدان، وربع مليون فدان مع زيمباوي و٦.٧ مليون فدان مع الكونغو الديموقراطية و٥ مليون فدان في زامبيا وربع مليون فدان في الكاميرون . ليبيا أيضا وقعت عقدا في نوفمبر عام ٢٠٠٨ مع أوكرانيا لزراعة مساحة ٦٠٠ ألف فدان بالقمح و ١٠٠ ألف فدان مع مالي لزراعة الأرز، وبالمثل أيضا وقعت دولة قطر عقدا في يناير ٢٠٠٩ مع كينيا لزراعة مساحة ١٠٠ ألف فدان ومع الفلبين لزراعة ٢٤٠ ألف فدان ومع السودان لمساحات مفتوحة للاستثمار الزراعي، ودولة الإمارات العربية وقعت عقدا في مايو ٢٠٠٨ مع باكستان لزراعة مساحة ٧٥٠ ألف فدان ومع السودان لمساحة ٩٥٠ ألاف فدان ومع إثيوبيا لمساحة ١٥ ألف فدان.

وبالمثل أيضا تستثمر كوريا الجنوبية في السودان في مساحة ١.٦٥٠ مليون فدان، والمملكة العربية السعودية تتفاوض حاليا مع تنزانيا أحدى دول حوض النيل على الاستثمار الزراعي في مساحة ١.٢ مليون فدان ووقعت عقدا مع السودان في فبراير ٢٠٠٩ لزراعة مساحات ٢٥ ألف فدان بالقمح ومع إندونيسيا بمساحة ١.٢ مليون فدان، ثم الأردن والتي وقعت عقدا مع السودان أيضا لزراعة مساحة ٦٠ ألف فدان. والكويت أيضا وقعت عقودا لزراعة مساحات مفتوحة مع كل من كمبوديا والسودان وهناك أيضا ١٥ دولة من دول غرب أفريقيا وقعت عقودا للاستثمار الزراعي في حاصلات الوقود الحيوي مع الهند بدعم فني برازيلي بميزانية مؤقتة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار ترتفع في العام القادم إلى أكثر من بليون دولار، مع استثمارات أخرى عديدة في دول الجنوب والشرق الأفريقي لإنجلترا والسويد واليابان والدنمارك وكوريا الجنوبية لزراعة حاصلات الوقود الحيوي.

وأدان التقرير استغلال الدول الغنية لأراضي الدول الفقيرة لصالحها فقط دون عائد على الدول الفقيرة والمضيفة لهذا الاستثمار الجائر أو على أسواقها المحلية من عائدات هذا الاستثمار الزراعي وحرمانها من حاصلات وغذاء من إنتاج أراضيها وبالتالي فإن الأولوية هنا يجب أن تكون لصالح الاحتياجات الغذائية المحلية للدول الفقيرة وليس لصالح المستثمرين فقط. وأضاف التقرير أيضا أن الاستثمار المشار إليه في الدول الأفريقية والأسيوية يجب أن يكون بشكل أساسي لصالح الاستثمار في إنتاج الغذاء ولصالح الأمن الغذاء في هذه الدول والتي تعد من الدول المستوردة لأغلب غذائها بدلا من الاستثمار في حاصلات الوقود الحيوي الذي يحد من قدرة الدول الفقيرة على إنتاج الغذاء بعد استغلال أراضيها في أغراض أخرى.

شكل رقم (٣٢): هيئة الزراعة في أفريقيا تندد بتدخل الهند والدول البترولية في استغلال أراضي أفريقيا

India cultivates Africa

Firms buy up African farms to raise crops that will be 'sold' to India

By **Dinesh C. Sharma**
in New Delhi

IN A NEW wave of outsourcing, Indian firms are acquiring swathes of farmland in poor African countries to produce food meant to be exported to India.

But food policy experts are lambasting the strategy as "neo-colonialist". They say such deals exploit the natural resources of poor countries who are themselves facing acute food shortages.

Indian firms have signed land deals in Ethiopia, Kenya and Madagascar to produce a range of food crops, including rice, sugarcane, maize, pulses, oilseeds, tea and even vegetables. Some are also investing abroad to grow the biofuel crop jatropha.

More than half of Indian FDI of $4.15 billion (Rs 20,000 crore) in

Deals signed in Ethiopia, Kenya and Madagascar

Ethiopia at the end of 2008 was in agricultural and floricultural sectors, with investments coming from about 80 companies.

The government is providing cheaper credit lines to Ethiopian entities to produce agricultural products for export to India. It is also backing these investments through schemes like 'Duty Free Tariff Preference Scheme', under which Ethiopian agri-products can enter India on lower tariffs.

This indicates the motive behind Indian investments in Ethiopia is to boost agricultural products meant for export to India.

India's small and fragmented land holdings are unsuitable for large-scale commercial farming. Water is also in short supply. So these firms are rushing to Africa, where they can acquire large contiguous tracts of cultivable land.

Most of the Indian companies involved in this new wave of outsourcing are entrepreneurial firms engaged in agro-products and floriculture that are now diversifying into agriculture production.

The government seems to be promoting the acquisition of farmland in foreign countries as an alternative to purchasing food from international markets. Besides limited availability of water and arable land, bottlenecks in storage and distribution and expansion of biofuel production are creating uncertainties and constraints in food production.

But the Food and Agriculture Organisation (FAO) has dubbed such deals as "land grabbing".

"It is unfortunate that the Indian government is supporting such acts," said Devinder Sharma of the Forum for Biotechnology and Food Security. "Such deals are bound to result in civil strife in host countries in coming days."

One of the largest land acquisition deals in Ethiopia has been signed by the Bangalore-based Karuturi Global Limited. The company's Gambella Agriculture Project was launched by Ethiopian agriculture minister Dr Abera Deresa and Indian ambassador Gurjit Singh jointly in the first week of June.

The company says it has signed an agreement with the Ethiopian government for acquiring 8,50,000 acres of land for cultivation of food grains, sugarcane, palm oil and other crops. Already 30,000 acres of land has been brought under cultivation. And it has acquired land in Kenya too. With these two deals, the company claims to hold "one of the largest agriculture land banks in the world".

An agribusiness company named Varun Agriculture SARL has signed a contract farming agreement with 13 local landowners' associations in the Sofia region of Madagascar. The deals, signed on January 26, cover a land area of 1,70,914 hectares.

"We are encouraging more Indian companies to come into mainstream agriculture so they can contribute to local demand and food security," Indian ambassador Gurjit Singh noted while addressing an Ethiopian parliamentary panel earlier this month.

Rice, maize, pulses and vegetables to be grown

The government is investing directly as well. A loan of $640 million (Rs 3,000 crore) has been provided to Ethiopia to boost sugar production for exports over five years. The soft loans, with an annual interest rate of 1.7% per cent, are to be repaid over 20 years. India had never before offered credit of this magnitude to any single country.

Food-importing countries with land and water constraints but rich in capital, such as the Gulf states, are at the forefront of new investments in farmland abroad, pointed out a recent report from the Washington-based International Food Policy Research Institute.

In addition, countries with large populations and food security concerns such as India and China are seeking opportunities to produce food overseas. These investments are targeted at developing countries where production costs are much lower and land and water more abundant. Most land deals are taking place in Ethiopia, Ghana, Mali, Madagascar, Mozambique, Sudan and Tanzania.

The FAO report also pointed out that rising agricultural commodity prices make acquisition of land an attractive option. Agribusiness companies, traditionally involved in food processing and distribution, are entering direct production. Although political risk remains high in many African countries, policy reforms have improved their attractiveness.

These deals have long-term implications for global agriculture. "They may impact the balance between small-scale and large-scale farming and the future livelihoods of small-scale farmers. The relative importance of export-led agriculture is bound to grow, and so will the role of agribusinesses in agricultural production, processing and distribution of food.

There are ethical and environmental concerns as well. "Outsourcing food production will ensure food security for investing countries but would leave behind a trail of hunger, starvation and food scarcities for local populations," Sharma said. "The environmental tab of highly intensive farming — devastated soils, dry aquifer, and ruined ecology from chemical infestation — will be left for the host country to pick up."

Nearly 80 Indian agricultural businesses have invested in farmlands in Ethiopia alone with the backing of the government.

HOW AGRICULTURE IS BEING OUTSOURCED

INVESTOR	TARGET	PLOT SIZE (IN HECTARES)
CHINA*	Philippines	1,240,000
SOUTH KOREA*	Sudan	690,000
SAUDI ARABIA	Tanzania	500,000
INDIA*	Ethiopia	344,000
UAE*	Pakistan	324,000
LIBYA	Ukraine	250,000
QATAR	Kenya	40,000
JORDAN	Sudan	25,000
BAHRAIN	Philippines	10,000

*with private entities

BUSINESS UNUSUAL

WHY ARE INDIAN FIRMS INVESTING IN AFRICA?
India's fragmented land holdings are unsuitable for commercial farming. Water is also scarce. In contrast, firms can buy large tracts of cultivable land in countries like Ethiopia.

HOW IS THE GOVERNMENT SUPPORTING THEM?
Govt is giving cheaper credit lines to Ethiopian entities to generate agri-products for export to India. These products are also being allowed to enter India on lower tariffs.

WHY ARE FOOD POLICY EXPERTS CONCERNED?
Exploitation of local resources can worsen food scarcity and lead to strife in Africa. The deals will affect livelihoods of small-scale farmers and have environmental costs too.

المصدر: Africa Agriculture press release 2009.

شكل رقم (٣٣): تنامي سريع للاستثمارات الصينية
في أفريقيا لم تكن موجودة قبل عام ٢٠٠٤

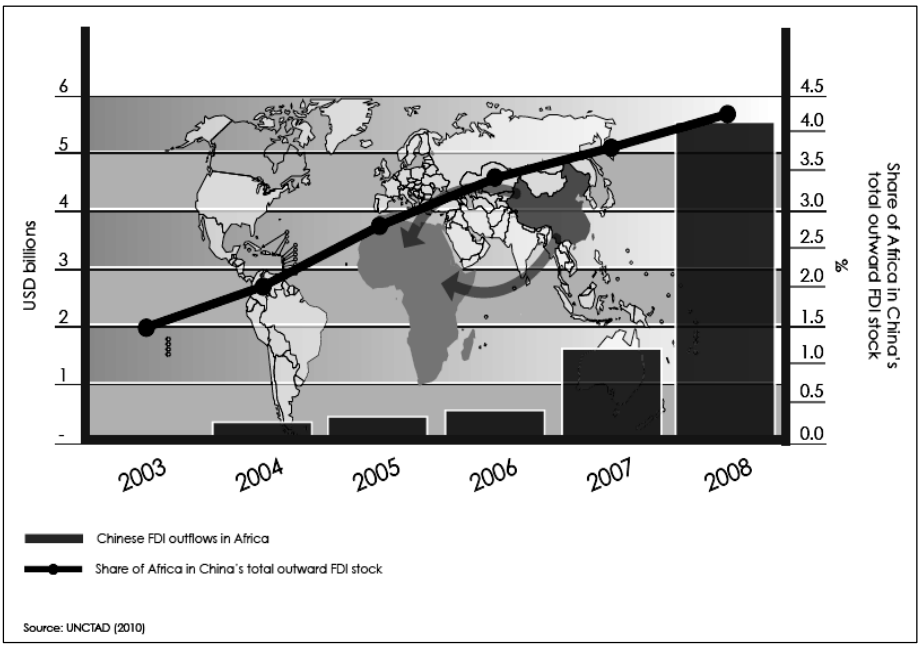

وبتطبيق ما جاء في هذا التقرير الدولي بشأن الاستثمار الزراعي وخاصة الخارجي على أراضي دول حوض النيل فهناك العديد من التساؤلات التي ينبغي الانتباه إليها جيدا وهي:-

١. هل هو استثمار حر أم استثمار يلتزم بخطة دول الحوض في التنمية الزراعية وحسن استغلال المياه؟!!

٢. الزراعة المختارة طبقا لما تحتاجه بلد المستثمر فقط أم طبقا لما تحتاجه دولته ودولنا؟ أي شراكة زراعية؟؟!! وهل أراضينا مخصصة لزراعة البرسيم الحجازي المستنزف للمياه والمجهد للتربة لتصديره إلى بلاد المستثمرين العرب فقط دون فائدة علينا؟؟! وهل هذا استثمار زراعي أم استنزاف زراعي!؟؟

٣. التصريح بالتصدير لكامل زراعات المستثمرين العرب والأجانب دون عائد على دول الحوض أم يجب أن يخصص ٥٠٪ على الأقل من الإنتاج للسوق المحلي نظير استهلاك المياه والتربة والإعفاءات الضريبية؟

٤. اكتفاء ذاتي من الغذاء أولا أم زراعات تصديرية أولا؟؟! ولمن الغلبة والأولوية؟؟!

٥. هل في صالح الميزان التجاري لدول حوض النيل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أم في صالح تصدير الخضروات والفاكهة والأرز؟؟!!